

Distr.: General
22 February 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٧٠ (أ) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة
الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ؛

رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة
من الأمين العام

يشرفني أن أشير إلى قرار الجمعية العامة ١٢٤/٦٠، الذي بموجبه أنشأت الجمعية
الفريق الاستشاري للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ليسدي المشورة إلى الأمين العام
بشأن استخدام الصندوق وأثره. ووفقاً لأحكام الفقرة ٢١ من القرار، يشرفني أن أحيل
طيه مذكرة من اجتماع الفريق الاستشاري للصندوق، الذي عقد في جنيف يومي ٣٠
و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

وأعرب الفريق الاستشاري، وفقاً لما أوجزه في المذكرة، عن التقدير لمواصلة إدخال
التحسينات في أداء الصندوق وإدارته.

ونظر الفريق في عدد من مسائل السياسة العامة، بما فيها آخر المعلومات المتعلقة بخطة
استجابة الإدارة إلى التقييم الخمسي؛ وتحليل تقارير المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون
الإنسانية لعام ٢٠١٢؛ وآخر المعلومات عن مصفوفة تقييم مخاطر الصندوق المركزي لمواجهة
الطوارئ؛ ودراسة عن الشراكات والتعاون بين أمانة الصندوق وتقييم الإدارات المعنية
بالتقييم في الوكالات المستفيدة؛ والاستعراضات القطرية التي أجريت ضمن إطار الأداء



الرجاء إعادة استعمال الورق

270213 260213 13-24167 (A)



والمساءلة المطبق على الصندوق؛ وتقييم نافذة الاستجابة لحالات الطوارئ ناقصة التمويل واستراتيجية الصندوق لتعبئة الموارد.

واجتمع الفريق أيضا مع أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لمناقشة تقديم المنح الفرعية وسرعة صرف أموال الصندوق من وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة إلى الشركاء المنفذين، واستعراض نافذة الاستجابة لحالات الطوارئ ناقصة التمويل والاستعراضات القطرية لأداء الصندوق وإطار الأداء والمساءلة.

وأرجو ممتناً إطلاع الدول الأعضاء والبعثات المراقبة على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون

مذكرة موجهة إلى الأمين العام بشأن اجتماع الفريق الاستشاري للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)

توصيات واستنتاجات

١ - أنشأت الجمعية العامة الفريق الاستشاري المعني بالصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بموجب قرارها ١٢٤/٦٠ لإسداء المشورة إلى الأمين العام عن طريق وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، بشأن استخدام الصندوق وأثره. وعقد الاجتماع الثاني للفريق الاستشاري لعام ٢٠١٢ في جنيف يومي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر بمشاركة ١٥ عضواً. وتولى رئيس الفريق الاستشاري، ميكائيل ليندفال (السويد)، رئاسة الاجتماع.

٢ - وقدمت وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ معلومات مستكملة عن استخدام الصندوق وإدارته. واجتمع الفريق بأعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لمناقشة تقديم المنح الفرعية وسرعة صرف أموال الصندوق من وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة إلى الشركاء المنفذين، واستعراض نافذة الصندوق للاستجابة لحالات الطوارئ ناقصة التمويل والاستعراضات القطرية لإطار الصندوق للأداء والمساءلة.

٣ - ونظر الفريق في مسائل السياسة العامة التي تشمل آخر المعلومات عن خطة استجابة الإدارة للتقييم الخمسي؛ وتحليلاً لتقارير المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية لعام ٢٠١٢؛ وآخر المعلومات عن مصفوفة تقييم المخاطر التي أعدها الصندوق؛ والنتائج المستخلصة من استعراض الفلبين للأداء والمساءلة عنه؛ ودراسة عن الشراكات والتعاون بين أمانة الصندوق والإدارات المعنية بالتقييم في الوكالات المستفيدة؛ والاستعراضات القطرية لإطار الصندوق للأداء والمساءلة؛ وتقييم نافذة الاستجابة لحالات الطوارئ ناقصة التمويل؛ واستراتيجية الصندوق لتعبئة الموارد.

٤ - وبالإضافة إلى هذه المناقشات، يود الفريق الاستشاري أن يقدم النتائج والتوصيات التالية:

الإدارة

٥ - أعرب الفريق الاستشاري عن تقديره لكل من منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ وأمانة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لاستخدام الصندوق في عام ٢٠١٢، ولا سيما

فيما يتعلق بالأزميتين الإنسانييتين في منطقة الساحل والجمهورية العربية السورية. وأوصى الفريق الصندوق أن يواصل التركيز في المقام الأول على الاستجابة للطوارئ، بينما يعزز الروابط القائمة مع وضع برامج للمرونة. وأعرب الفريق عن بعض القلق إزاء مؤشرات تفيد بأن شركاء من خارج الأمم المتحدة يشاركون أقل من قبل في مناقشة أولويات الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. ولذلك طلب الفريق إلى الأمانة العامة أن تعمل مع المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية للتأكد من أن تمويل الصندوق للطلبات يأتي ثمرة العمليات التشاورية التي تشمل، إذا سمح الوقت، مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تشمل الحكومات المضيفة والوكالات وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والشركاء المنفذين في أسرة المنظمات غير الحكومية.

٦ - وفي الوقت الذي يلاحظ فيه الفريق الاستشاري مؤشرات على التقدم، فقد شجع بشدة أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وأمانة الصندوق على مواصلة جهودها الرامية إلى تحسين سرعة صرف أموال الصندوق من وكالات الأمم المتحدة إلى الشركاء المنفذين. وطلب الفريق إلى أمانة الصندوق أن تقدم الأدلة التي تثبت التقدم الذي سيحرز في الاجتماع المقبل. كما شجع أعضاء الفريق أمانة الصندوق على مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين عملية تكامل الصندوق مع الصناديق المشتركة القطرية التي يديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في مجال تخطيط الأموال وتخصيصها، ومجال الرصد والإبلاغ. ولاحظ الفريق التقدم الذي تحرزه الوكالات بشأن تقييماتها الخاصة بها للأنشطة الممولة من الصندوق، وتطلع إلى الحصول على نتائج تلك التقييمات. وأوصى الفريق أيضاً الصندوق والوكالات المستفيدة بأن يواصلوا بذل جهودهم الرامية إلى تعزيز المساءلة.

٧ - وقد اعترف بأن أمانة الصندوق قد أحرزت تقدماً في تنفيذ الأنشطة الواردة في خطة استجابة الإدارة للتقييم الخماسي، وطلب أعضاء إلى الأمانة أن تقدم أية معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في الاجتماع الذي سيعقد ربيع عام ٢٠١٣. وشجع أعضاء الفريق الاستشاري الأمانة العامة على أن تولي تنفيذ خطة استجابة الإدارة أولوية قصوى، مع التسليم بأن الإسهامات الواردة من الوكالات أساسية لتنفيذ الخطة تنفيذاً كاملاً. واستعرضوا كذلك المصفوفة المستكملة لتقييم المخاطر وشجعوا على مواصلة تطويرها. وطلب الفريق إلى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ أن يطلع الاجتماع المقبل على توجيهااته المستكملة بشأن الأولويات المحددة لكل بلد.

٨ - وأكد الفريق الاستشاري من جديد شواغله إزاء النسبة المتويرة لتكاليف الدعم البرنامجي التي أبقي عليها مكتب المراقب المالي للأمم المتحدة (٦٠ في المائة) والصندوق

المركزي لمواجهة الطوارئ (٤٠ في المائة). وطلب الفريق إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن يتناول هذه المسألة مع المراقب المالي للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن.

٩ - وفيما يتعلق بإصدار تقارير المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، رحب الفريق الاستشاري بالتحسن الذي طرأ بوجه عام على جودة آخر التقارير التي قدمت والسرعة التي أعدت ونشرت فيها. وطلب إلى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ أن يواصل العمل مع الوكالات للحصول على ردود الفعل بشأن أثر الصندوق بينما تخفض شروط الإبلاغ الإضافية للوكالات إلى الحد الأدنى. وأشار الأعضاء إلى أهمية تحديد أوجه التآزر بين الدعم الذي يقدمه الصندوق للمساعدة في حالات الطوارئ وطريقة دعمه لمراحل أخرى من مراحل الإغاثة الإنسانية، والإنعاش والتنمية، مثل تعزيز القدرة الوطنية على تحمل الأزمات ومنع حدوثها وتخفيف آثارها. وطلب الفريق إلى الأمانة أن ترصد التعليقات الواردة من الوكالات بشأن استكمال نموذج إبلاغ صندوق المساعدة في حالات الطوارئ ورصد الطريقة التي من خلالها يكمل نموذج الصندوق الجهود التي تبذلها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لمواءمة الإبلاغ.

١٠ - ونظر أعضاء الفريق الاستشاري في موجز استعراض النافذة التي لا يتوفر لها التمويل الكافي وأيد استنتاجاته العامة. كما أحاط علماً بالتعليقات الإيجابية المقدمة من أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة على استنتاجات الاستعراض. وأعرب الأعضاء عن بعض القلق لأن بلداناً معينة تلقت مراراً التمويل عن طريق هذه النافذة، وطلبوا إلى الأمانة العامة أن ترصد ذلك عن كثب. وسلم الأعضاء أيضاً بأهمية خدمة التتبع المالي للتحليل التي تدعم النافذة، وحث بشدة الجهات المانحة والوكالات ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على ضمان أن تتسم التقارير بالدقة وتكون مستكملة، وأن تتمكن هذه الخدمة من تيسير إعداد مثل هذه التقارير.

١١ - واستعرض الفريق الاستشاري المشروع الأولي للاستراتيجية المنقحة لتعبئة الموارد. وأدرك التحديات التي يواجهها الصندوق في زيادة مستويات التمويل وأعرب عن القلق إزاء احتمال أن يؤثر الانخفاض في الموارد على قدرات الصندوق على تلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان المتأثرة بالأزمات. وسلم أعضاء الفريق بأهمية توسيع قاعدة الصندوق للجهات المانحة ضماناً لتحقيق توزيع عادل للتمويل. وشجعت الأمانة العامة على وضع أهداف طموحة للتمويل، وزيادة الاستفادة من المنتجات الإعلامية التي تبرز القيمة المضافة للصندوق ومدى أهميته، ودعوة الحكومات إلى تأمين المزيد من الدعم من القطاع الخاص إلى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ داخل بلدانها، والاستفادة من أعضاء الفريق الاستشاري لتعبئة

التمويل الحكومي. وشجع الفريق أيضا الدول الأعضاء والجهات المساهمة الأخرى على تحويل تعهداتها إلى مساهمات بأسرع وقت ممكن، حتى يتمكن الصندوق من الحصول على قاعدة تمويل صلبة في بداية كل سنة تقويمية.

المسائل الإدارية

١٢ - ستجرى مناقشات بين الأعضاء والأمانة العامة لتحديد مكان انعقاد الاجتماع المقبل للفريق الاستشاري، المقرر أن يعقد حاليا في ربيع عام ٢٠١٣.